الصباح الدولية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 28 يوليو 2022 م | 29 ذي الحجة 1443 هـ | الخميس | No. 4331

سعيّد يعلن دخول تونس مرحلة جديدة مع تبني الدستور الجديد

الرئيس التونسي قيس سعيد

«وكالات» : أعلن الرئيس قيس سعيد دخول تونس في «مرحلة جديدة» بعد الموافقة شبه المؤكدة على الدستور الذي طرحه في استفتاء الاثنين والذي يعزز صلاحيات الرئيس وكذلك المخاوف حيال النظام الديموقراطي.

وفي خطاب ألقاه ليلا أمام مؤيديه في وسط تونس العاصمة، قال سعيد إن «ما قام به الشعب درس، أبدع التونسيون في توجيهه للعالم»، وأضاف «اليوم عبرنا من ضفة إلى أخرى.. من ضفة اليأس والاحباط إلى ضفة الأمل والعمل وسنحقق هذا بفضل إرادة الشعب والتشريعات التي ستوضع لخدمته».

واتهمت «جبهة الخلاص الوطني»، وهي تحالف أحزاب معارضة في تونس، الثلاثاء الهيئة الانتخابية ب»تزوير» أرقام نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور، مدعية أن استفتاء الرئيس قيس سعيد «فشل».

تونس التي تواجه أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب كوفيد19- والحرب في أوكرانيا التي تعتمد عليها في استيراد القمح، تشهد استقطاباً شديداً منذ أن تولى سعيّد، المنتخب ديموقراطياً في العام 2019، جميع السلطات في 25 يوليو 2021.

وفي حين يُنتظر الإعلان عن النتائج الأولية الرسمية في وقت لاحق الثلاثاء، قال حسن الزرقوني مدير معهد استطلاعات الرأي «سيغما كونساي» (Sigma Conseil) لوكالة فرانس برس، إنّ «بين 92 و93 في المئة» من الناخبين وافقوا على دستور الرئيس قيس سعيد، وذلك بناء على استطلاع رأي الناخبين لدى خروجهم من صناديق الاقتراع.

وسط مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية للدستور الذي يُخشى أن يعيد البلاد إلى نظام سلطوي شبيه بالذي كان قائماً قبل العام 2011، تمثّل التحدّي الأبرز في نسبة الإقبال التي وصلت إلى 27,54 في المئة على الأقل من أصل 9,3 مليون ناخب مسجل، وفقاً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وكان قد شارك 32 في المئة من الناخبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في العام 2019.

بعد إعلان هذه التقديرات، نزل بضع مئات من أنصار الرئيس إلى شارع الحبيب بورقيبة ليلاً للاحتفال «بالانتصار» ورددوا «بالروح بالدم نفديك يا قيس» وهم يلوحون بالاعلام التونسية.

وعند قرابة الساعة الأولى بتوقيت غرينتش، ظهر الرئيس أمام الحشد مبتهجا، وقال «تونس دخلت مرحلة جديدة»، مؤكداً أن نسبة المشاركة «كان يمكن أن تكون أعلى لو جرت عملية التصويت على يومين».

وأشار مدير شركة «سيغما كونساي» إلى أن الناخبين كانوا خصوصاً من «الطبقة الوسطى الأكثر حرماناً ومن البالغين الذين يشعرون بأنهم تعرّضوا للخذلان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً».

وقال المحلل السياسي عبد اللطيف الحناشي إن النتائج تظهر «ارتفاعاً واضحاً للمشاركة» مقارنة بنسب المشاركة في الاستشارة الالكترونية التي سبقت الاستفتاء وشارك فيها حوالي 600 ألف شخص.

وتابع «ظاهريا الأرقام ضعيفة ولكنها مهمّة جدا في ما يتعلق بشعبيته» وتعطيه دفعا لمواصلة مساره السياسي «انفراديا».

وقال النادل عماد هزي (57 عاما) لوكالة فرانس برس «لدينا أمل كبير في 25 يوليو. تونس ستزدهر اعتباراً من اليوم».

يمنح الدستور الجديد المثير للجدل صلاحيات واسعة لرئيس الدولة، ممّا يخالف النظام البرلماني المعمول به منذ العام 2014.

وينصّ الدستور على أن يتولى الرئيس السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة يعيّنه ويمكن أن يقيله إن شاء، بدون أن يكون للبرلمان دور في ذلك.

كذلك يملك الرئيس، القائد الأعلى للقوات المسلحة، صلاحيات ضبط السياسة العامة للدولة ويحدد اختياراتها الأساسية، ولمشاريعه القانونية «أولوية النظر» من قبل نواب البرلمان.

وندّدت المعارضة والمنظمات غير الحكومية بالنصّ الجديد معتبرة أنه «مفصّل على قياس» سعيّد ويحصر السلطات بأيدي الرئيس الذي لا يمكن إقالته بموجب الدستور الجديد. في المقابل يُمنح للرئيس الحق في حل البرلمان والمجلس الوطني للجهات.

وكان صادق بلعيد، الحقوقي الذي عيّنه سعيّد لوضع الدستور الجديد، قد تبرّأ من النص النهائي معتبراً أنه يمكن أن «يفتح الطريق أمام نظام ديكتاتوري».

وقال الحنّاشي «ستتمدد اليد وتتوسع بفضل شعبيته والسؤال المطروح اليوم ما مستقبل المعارضة من احزاب ومنظمات وكيف ستتعامل مع الرئيس؟».

ويعتبر سعيّد (64 عاماً) مشروع الدستور الجديد امتداداً لعملية «تصحيح المسار». وقد بدأها بقرارات لم تكن متوقعة في 25 يونيو 2021 باحتكار السلطات في البلاد وإقالة رئيس الحكومة السابق وتجميد أعمال البرلمان ليحله بالكامل لاحقا. ومن المقرر أن تُنظم انتخابات نيابية في ديسمبر.

ويقول مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في «اللجنة الدولية للحقوقيين» سعيد بنعربية لوكالة فرانس برس إن الدستور الجديد «يمنح تقريبا كل السلطات للرئيس ويحذف كل الأنظمة والمؤسسات التي من شأنها أن تراقبه».

ويضيف بنعربية «لا توجد أيّ ضمانات يمكن أن تحمي التونسيين من الانتهاكات المماثلة لتلك التي مارسها نظام بن علي»، معرباً عن اقتناعه بأنّ الدستور الجديد «يقنّن الاستبداد».

من جهته، يشير المحلّل يوسف الشريف إلى أن فضاءات الحرية تبقى مضمونة، لكنّ مسألة العودة إلى نظام مشابه لنظام الحكم الديكتاتوري السابق لزين العابدين بن علي، يمكن أن تُثار «بعد قيس سعيد».

وقال نور الدين الرزقي وهو حاجب يعمل في تونس «بعد 10 سنوات من خيبة الأمل والإفلاس في إدارة الدولة والاقتصاد، يريد التونسيون التخلص من النظام القديم واتخاذ منعطف جديد».

وأضاف «حقيقة ألا يكون مستوى المشاركة مرتفعا، فهو أمر طبيعي ويحصل في بقية أنحاء العالم، على سبيل المثال في الانتخابات التشريعية الأخيرة في فرنسا».

وأمام الرئيس وضع اقتصادي واجتماعي متأزم في البلاد ومهمّة شاقة لايجاد الحلول لذلك، خصوصا بعد ارتفاع نسبة البطالة والتضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين التي زادت الأزمة الروسية الأوكرانية من تراجعها.

والثلاثاء، أعلن صندوق النقد الدولي أنّ بعثة من خبرائه اختتمت زيارة إلى تونس في إطار التفاوض على برنامج مساعدات، مشيراً إلى أنّ المحادثات بين الجانبين حققت «تقدماً جيّداً». ويقدّر خبراء أن يبلغ حجم القرض حوالى ملياري يورو.

السعودية واليونان توقعان اتفاقيات عسكرية واستثمارية وتكنولوجية

ولي العهد السعودي مع رئيس الوزراء اليوناني، كرياكوس ميتسوتاكيس

«وكالات» : وقعت كل من السعودية واليونان مذكرات تعاون عسكرية واقتصادية وأمنية وذلك بحضور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس وزراء اليونان الثلاثاء.

وشملت المذكرات أيضاً المجال العلمي والتكنولوجي بين البلدين.

وأكد ولي العهد السعودي بعد وصوله إلى اليونان أن لدى المملكة علاقات تاريخية ووثيقة مع اليونان.

كما قال «سنساعد اليونان على إنشاء شبكة الربط الكهربائي، وسنبحث سبل التعاون في مجال مشروعات الهيدروجين الأخضر».

وفي وقت سابق، توجه ولي العهد السعودي في موكب رسمي إلى قصر ماكسيموس مقر رئاسة الوزراء في العاصمة اليونانية.

كما كان في استقباله لدى وصوله مطار أثينا الدولي، نائب رئيس الوزراء اليوناني بيكراميتوس، وفق ما نقلته وكالة «واس».

ومن جانبه، قال رئيس الوزراء اليوناني، كرياكوس ميتسوتاكيس، إنه سيبحث تعزيز فرص التعاون والشراكة مع السعودية.

كما وصف زيارة ولي العهد السعودي إلى أثينا، بأنها فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية.

عبدالله بن زايد ووزير خارجية إيران يبحثان التعاون المشترك

عبدالله بن زايد

«وكالات» : تلقى وزير الخارجية والتعاون الدولي، الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية إيران حسين أمير عبداللهيان.

جرى خلال الاتصال الهاتفي بحث العلاقات الثنائية، ومجالات التعاون المشترك وسبل دفعها إلى الأمام وتعزيزها، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر تجاه عدد من القضايا الدولية والإقليمية محل الاهتمام المشترك.

وأشار الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان خلال الاتصال الهاتفي، إلى حرص دولة الإمارات بقيادة رئيس الدولة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، على تعزيز أمن واستقرار المنطقة، وتلبية تطلعات شعوبها إلى التنمية والازدهار، ودعمها لكافة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

المغرب يعلن مقتل أحد جنوده ضمن البعثة الأممية في الكونغو

عناصر من جنود حفظ السلام المغاربة

الرباط – «وكالات» : أعلن المغرب أن جندياً تابعاً لوحدة القوات المسلحة المغربية العاملة ضمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) قتل، الثلاثاء، متأثراً بجراحه فيما أصيب 20 جندياً آخرين بجروح طفيفة.

وقالت وكالة المغرب العربي للأنباء نقلاً عن بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة المغربية إن الجندي كان قد أصيب بإطلاق نار خلال هجمات لمتمردين على عدد من المواقع التي تنتشر فيها الوحدة، مستغلين مظاهرة عنيفة للسكان المحليين ضد تواجد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية «مونوسكو» التي جرت أمس واليوم.

وكانت وسائل الاعلام قد نشرت تقارير عن مقتل جنديين هنديين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية و15 متظاهرا وإصابة 50 متظاهرا خلال يوم ثان من احتجاجات ضد بعثة الأمم المتحدة في شرق جمهورية الكونغو متهمينها بعدم التصدي بفاعلية للجماعات المسلحة ومطالبين البعثة بمغادرة البلاد.

العراق : تركيا غير جادة بالتحقيق في هجوم دهوك

مندوب العراق لدى الأمم المتحدة محمد حسين بحر العلوم

«وكالات» : وصفت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية جلسة مجلس الأمن الطارئة التي عقدت الثلاثاء للبحث في الهجوم الدامي الأخير على المنطقة الكردية الشمالية بالعراق، بأنه تصاعد واضح للخلاف مع تركيا.

وكان العراق أعلن توجيه شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مطالباً إياه «بعقد جلسة طارئة لبحث الاعتداء التركي» بعد تعرض منطقة سياحية في دهوك لقصف أدى إلى مقتل 9 مدنيين وإصابة 33 بجروح. وأنكرت أنقرة مسؤوليتها، ملقية باللوم على حزب العمال الكردستاني.

وفي حين قال المبعوث العراقي في الأمم المتحدة إن تركيا والعراق مستعدان لإجراء تحقيق مشترك، ونقلت المبعوثة الأممية في العراق جنين هينيس بلاسخارت تأكيد بغداد ضرورة وضع حد للتخمينات والنفي وسوء الفهم وتصاعد التوترات مع تركيا، كشف وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين للصحافيين أن السلطات التركية لم تتواصل قط مع الحكومة العراقية للبحث في إجراء تحقيق مشترك.

وأضاف حسين بحسب ما نقله تقرير «واشنطن بوست» بأن السلطات التركية «لم ترسل إلينا خطاباً رسمياً بشأن إجراء تحقيق»، وعلى الرغم من غياب الجدية في السير بالتحقيقات، شدد نائب السفير التركي في الأمم المتحدة على أن جميع المسؤولين الأتراك على نفس الصفحة بضرورة كشف حقيقة ما جرى في دهوك، معتبراً أن «بعض المسؤولين العراقيين اختاروا التصعيد بدلاً من الدبلوماسية والتعاون» ولفت إلى أن هؤلاء بدأوا حملة «تشويه إعلامية» تهدف إلى دق إسفين بين الشعبين التركي والعراقي.

كما طالب وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين مساء الثلاثاء، الحكومة التركية إلى سحب قواتها العسكرية، والخروج كلياً من الأراضي العراقية، والسعي لبناء علاقات جيدة ومهمة وصحية مع العراق.

وقال الوزير العراقي الذي وصل أمس إلى نيويورك لحضور جلسة لمجلس الأمن الدولي حول الاعتداءات التركية على الأراضي العراقية إن «وجود القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني التركي على الأراضي العراقية غير قانوني، ولا توجد أية اتفاقية تجيز للقوات العسكرية التركية التواجد على الأراضي العراقية».

وأضاف «الحكومة العراقية لاتتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا، ولايمكن القبول بتصدير المشاكل التركية إلى العراق وحلها عسكرياً على الأراضي العراقية».

وقال إن «القوات العسكرية التركية هي من قصفت المنطقة السياحية في دهوك وأوقعت ضحايا وإصابات بين المدنيين، ولا مجال للانكار من قبل الجانب التركي، وهو عمل مدان ويجب تعويض الضحايا من جراء هذا الاعتداء».

وأكد وزير الخارجية العراقي»نحاول إقناع مجلس الأمن الدولي بخطورة العمليات العسكرية التركية على الأراضي العراقية، وإدانة هذه الاعتداءات، وإخراج القوات التركية من الأراضي العراقية».

وأضاف «هناك نحو 4 آلاف عسكري تركي على الأراضي العراقية و100 نقطة عسكرية تركية، وقواعد عسكرية وهذا يعني أن القوات التركية تتواجد في عمق الأراضي العراقية».

وطالب بتشكيل لجنة دولية لحسم موضوع تواجد القوات العسكرية التركية وحزب العمال الكردستاني وإخراجهما من العراق لأن هذا التواجد غير مقبول وغير مؤطر قانونياً بين البلدين.